قراءة تحليلية في ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر

–دراسة حالة بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021) –

Une Lecture Analytique du Budget des Collectivités Territoriales en Algérie - Etude de cas la commune de Bordj Bou Arreridj pendant la période (2018-2021) -

ط.د مشتة بومدين [1]، د. أحمين شفير [2]

Mechta Boumediene [1], Ahmine Chaffir [2]

[1] جامعة الجزائر3 مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، boumediene.mechta@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر3 مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، ahmine.chaffir@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 01 /2021/05 تاريخ القبول: 25 /2021/06 تاريخ النشر: 30 /2021/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مالية الجماعات الإقليمية، من خلال دراسة ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021)، وعليه قمنا بتشخيص نظامها المالي، وتحليل هيكلها، مكوناتها، وأهم مواردها الداخلية والخارجية.

توصلت الدراسة إلى أن ميزانية بلدية برج بوعريريج تعتمد على مواردها الذاتية، خاصة إيراداتها الجبائية في تمويل ميزانيتها وتغطية نفقاتها خاصة نفقات التسيير، كما أن نفقات التجهيز والاستثمار تفوق نفقات التسيير خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى زيادة الإنفاق الصحي مقارنة بغيره من أنواع النفقات لمجابهة فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

كلمات مفتاحية: الجماعات الإقليمية، الميزانية المحلية ، بلدية برج بوعريريج.

تصنيفات JEL: E6، H72، H83

Résumé :

Cette étude vise à connaître les finances des collectivités territoriales, en étudiant le budget de la commune de Bordj Bou Arreridj au cours de la période (2018-2021), en conséquence nous avons diagnostiqué son système financier, analysé sa structure, ses composantes, et ses plus d'importantes ressources internes et externes.

L'étude a retrouvé que le budget de la commune de Bordj Bou Arreridj dépendait sur ses propres ressources, en particulier ses recettes fiscales, pour financer son budget et couvrir ses dépenses, notamment les dépenses de fonctionnement, De plus, les dépenses d'équipement et d'investissement ont dépassé les dépenses fonctionnement au cours de la période d'étude, Cela est dû à l'augmentation des dépenses de santé par rapport aux autres types de dépenses pour lutter contre le coronavirus (Covid-19).

Mots-clés : Collectivités territoriales ; Budget local ; la commune de Bordj Bou Arreridj.

Codes de classification de Jel : E6, H72, H83.

المؤلف المرسل: مشتة بومدين، **الإيميل:** boumediene.mechta@univ-alger3.dz

1. مقدمة :

اعتمدت الجزائر منذ سنوات الاستقلال الأولى نهج اللامركزية، الذي يقتضي تقسيم الإقليم إلى وحدات أطلق عليها الجماعات المحلية أو الإقليمية (الولاية والبلدية)، وأوكلت لها سلطات مالية وإدارية للقيام بدورها في تحقيق التنمية، غير أنها تواجه في كل مرة تحديات ورهانات أبرزها مسألة تمويل ميزانياتها ومعالجة عجزها، والبحث عن موارد مالية لتغطية نفقاتها.

وأمام حجم الموارد المالية المتاحة للبلديات من جهة، وازدياد حجم المتطلبات من جهة ثانية، فإن النتائج المحققة حاليا على مستوى البلديات الجزائرية دون المستوى المطلوب، وتبقى قاصرة على لعب دورها في توفير الاستقرار المالي والاجتماعي، كما أنه ورغم المساعدات والإعانات المقدمة من طرف الدولة في هذا المجال، غير أن هذا الإجراء ترك للجماعات الإقليمية نوعا من التبعية المالية، والاعتماد على التمويل الخارجي، والابتعاد عن الاستثمار المحلي وخلق الثروة.

فيما نجد بعض البلديات استغنت كليا أو جزئيا عن هاته المساعدات والإعانات المقدمة من طرف الدولة، أو الولاية، فكانت القوانين الجبائية في صالحها أحيانا، أو مداخيل ممتلكاتها ونواتج الاستغلال لديها أحيانا أخرى، وحتى الحركة الاستثمارية في مرات أخرى، إن هذه النتائج حول المركز المالي للبلديات في الجزائر ما هو إلا نتاج لقرارات سياسية مختلفة محلية في أغلبها، كما أنه تفسير لممارسات جميع الفاعلين المحليين وتعبير عن أهدافهم داخل الجماعة الإقليمية.

إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق تنبع إشكالية الدراسة من محاولتها الوقوف على مالية الجماعات الاقليمية بالجزائر، والتعرف على ماهي مظاهر استقلالية ميزانية بلدية برج بوعريريج؟

التساؤلات الفرعية

- ما هو النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر؟
- ماذا نقصد بهيكل ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر؟
- ما مدى تأثير كل من الإيرادات الجبائية وغير جبائية على مالية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة 2018-2021؟
- ما مدى استقلالية ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة 2018-2021؟

الفرضية الرئيسية

تقوم الدراسة باختبار الفرضية الرئيسية التالية:

- تتنوع موارد ميزانية بلدية برج بوعريريج لتغطي بدورها نفقات هاته الاخيرة محققة بذلك استقلالا ماليا.

أهمية البحث:

يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع المتجددة في كل مرة، ورغم ما كتب عنه، إلا أنه يحوز على اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين وحتى المنظمات، إن هذا الاهتمام بميزانية الجماعات الإقليمية راجع إلى أهمية المال العام بشكل عام، وإلى أهمية المالية المحلية بشكل خاص لأنها جزء لا يتجزأ منها، ويتطلب الاهتمام بها لبعث عملية التنمية محليا، والتكفل باحتياجات المواطن عن قرب.

إن تحليل ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر بالإضافة إلى كونه يحدد الصعوبات التي تواجهها البلديات بخاصة ومعرفة مدى تبعيتها، يقدم أيضا صورة واضحة عن مركزها المالي، وكذا بعدا استشرافيا يحدد استمرارها مستقبلا.

حدود الدراسة:

شملت الدراسة مكانيا بلدية برج بوعريريج، أما بالنسبة للمجال الزماني فتتمثل في الفترة (2018-2021).

منهج الدراسة:

إن المنهج يختلف باختلاف مواضيع البحث، والإشكالية المطروحة والأهداف المراد تحقيقها هي التي تفرض على الباحث اتباع منهج معين، ونحن من خلال دراستنا هذه اعتمدنا على:

- **المنهج الوصفي:** من خلال عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالجماعات الإقليمية في الجانب النظري، بالإضافة إلى التفصيل في هيكلها ومكونات ميزانياتها المتفرعة إلى موارد ونفقات.
- **المنهج التحليلي:** والذي تمثل في دراسة الجانب التطبيقي باعتماد بلدية برج بوعريريج كدراسة حالة من خلال تحليل مختلف البيانات والأرقام الخاصة بميزانيتها وتطور مكوناتها خلال الفترة الزمنية 2018-2021.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا هذه الأخيرة إلى ثلاث محاور كالتالي:

- أساسيات حول الجماعات الإقليمية في الجزائر
- ماهية ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر
- تحليل ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021)

2. أساسيات حول الجماعات الإقليمية في الجزائر

1.2 مفهوم الجماعات الإقليمية:

تعرف الجماعات الإقليمية بأنها: "الوحدات الجغرافية والإدارية المقسمة من إقليم الدولة، وهي تمثل هيئات مستقلة تشمل كل من الولايات، المدن، والقرى، وتتولى أداء المهام بالطرق المناسبة مع إمكانياتها" (بوعلاقة، هزرشي، و جقبوب، 2020)

وهي عبارة عن: "منطقة جغرافية حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتظم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها، وتعددت تسمياتها فسميت ب اللامركزية الإقليمية، نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي يقوم عليه، وسميت كذلك بالإدارة المحلية" (عوابدي، 2007).

كما تعرف كذلك بأنها: "مقاطعة إدارية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بميزانية سواءا بالنسبة للولاية أو البلدية، تشرف على إدارة الجماعات المحلية والأجهزة التابعة عند الانتخاب بالتصويت العام، وهي مؤهلة للتقاضي أمام العدالة وإبرام عقود بسمها". (بن السعدي و فاطمي، 2017)

والجماعات الإقليمية ليست فقط مكانا يتم فيه اتخاذ القرارات الإدارية، بل هي أيضا وقبل كل شيء مكانا يهتم ويخضع للالتزام بتحقيق نتائج وإدارة تسعى لخلق قيمة من أجل إدارة أفضل للاهتمامات والاحتياجات الاجتماعية للسكان التي يجب الاهتمام بها بجدية لأغراض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. (bekheda & semaoune, 2019)

وعبارة الجماعات الإقليمية ظهرت في الجزائر لأول مرة بمقتضى المادة 54 من قانون 20 سبتمبر 1947 والتي تنص على أن الجماعات الإقليمية في الجزائر هي البلديات والولايات، وذلك نتيجة التغيرات التي حدثت على الخريطة الإدارية الجزائرية، وبعد الاستقلال نشأت البلديات بموجب الأمر 24/67 الصادر في 18 ماي 1967، ونشأت الولاية بموجب الأمر 38/69 الصادر في 23 جوان 1969. (غزازي، إدير، و عروس، 2019)

2.2 النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر:

تعتبر البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية باعتبارها قريبة من المواطن، وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون الأشخاص وتحسين وضعية حياتهم في الوسط الحضري والريفي، على جميع المستويات (الاجتماعية، الاقتصادية...)، وقد خولت الدولة السلطات إلى البلدية بإتباع نظام اللامركزية من أجل التخفيف من حدة صعوبات الحياة ومحاولة تذليل عقباتها كل ما أمكن ذلك لترقية الوسط المعيشي للمواطن على مستوى البلدية، بدء من وضع نظام قانوني لها، حيث مر هذا الأخير بعدة

مراحل تطورية بالموازاة مع النظام القانوني للولاية، إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن وذلك بقصد التكفل الجيد والإيجابي بانشغالات المواطنين، لذا من الطبيعي أن نجد مصالح البلدية تعمل وتنسق مع غيرها من الأجهزة الإدارية والمنتخبة المحلية لترقية برنامج التنمية المحلية.

واعتمدت الجزائر على النظام الإداري اللامركزي كأسلوب لإدارة هذا الإقليم، بذلك قسمت الجزائر إلى وحدات إدارية سميت بالجماعات الإقليمية، فقد نصت المادة 15 من دستور 1996 على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية" (المادة 15 من المرسوم الرئاسي رقم 438/96، 1996)

وسوف نأتي على تعريف البلدية والولاية في الآتي:

1.2.2 البلدية:

أ. تعريف البلدية:

البلدية في الجزائر نمط من التنظيم الإداري اللامركزي، وهي الوحدة الإقليمية الإدارية الأساسية، تهدف إلى تنظيم الشؤون المحلية وإدارتها من طرف السكان المحليين بأنفسهم بواسطة هيئات منتخبة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم المنطقة التابعة لها، وتطويرها وإصلاحها، وقد عرفها الميثاق الوطني بأنها: "الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (اقوجيل ويرقي، 2020).

كما أن البلدية هي الجماعات القاعدية والإقليمية، الإدارية والاقتصادية الأساسية، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية التي ينتج عنها الاستقلال المالي، وحرية التقاضي، يتم إنشاء البلدية بموجب قانون، وتعين وتحدد حدودها الإدارية بموجب مرسوم صادر من طرف رئيس الجمهورية. (علاوي، 2018-2019)

وقد نصت المادة الأولى من قانون البلدية على أن: "البلدية هي الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون" (المادة 10 من القانون رقم 10/11، 2011).

كما نصت المادة الثانية من نفس القانون على أن :"البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

وحسب المادة السادسة من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية فإن: "للبلدية إقليم، إسم ومقر" وعليه، فإن البلدية تمثل قاعدة اللامركزية ومكان لممارسة حق المواطنة، كما تشكل فاعلا محوريا في الهيئة الإقليمية والتنمية المحلية والخدمة العمومية الجوارية.

ب. هيئات البلدية:

حسب المادة 15 من قانون البلدية، فإنها تتوفر على: (بعلي، 2013)

- **هيئة مداولة:** المجلس الشعبي البلدي؛
- **هيئة تنفيذية:** هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- **إدارة:** ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

2.2.2 الولاية:

أ. تعريف الولاية:

الولاية في الجزائر هي منطقة إدارية على جزء من إقليم الدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال وتقوم بنشاط سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي تحت إشراف السلطة المركزية ورقابتها. (قاسم، 1988)

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وبالرجوع إلى قانون الولاية رقم 07/12 نجد أن المشرع عرفها كما يلي: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة غير الممركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاء

لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة" (المادة 1 من القانون رقم 07/12، 2012).

وحسب نص المادة 09 من نفس القانون فإن للولاية إسم وإقليم ومقر رئيسي يحدد الاسم والمقر الرئيسي للولاية بموجب مرسوم رئاسي ويتم كل تعديل لذلك حسب الأشكال نفسها، يتطابق إقليم الولاية مع أقاليم البلديات التي تتكون منها.

ب. هيئات الولاية:

حسب نص المادة 02 من قانون الولاية، فإنها تتوفر على:

- **هيئة مداولة:** المجلس الشعبي الولائي؛
- **هيئة تنفيذية:** ويمثلها الوالي"الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة" (المادة 110 من القانون رقم 07/12، 2012)
- ويعتبر من الموظفين السامين بالدولة، إذ يعتبر سلطة من السلطات الإدارية المركزية، فهو ممثل السلطات الإدارية والسياسية المركزية في الولاية، كما أنه مندوب الحكومة وممثل الدولة والممثل الوحيد لكل الوزراء في نطاق الحدود الإدارية التي يتولاها.

3. ماهية ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر

1.3 التعريف بميزانية الجماعات الإقليمية:

1.1.3 تعريف ميزانية البلدية :

لقد ورد تعريف ميزانية البلدية في قانون البلدية لسنة 2011 على أنها: "جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيصي وإدارة تسمح بتسيير المصالح البلدية، وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار". (المادة 176 من القانون رقم 10/11، 2011)

أكد هذا التعريف على أن الميزانية هي أداة تنفيذ برامج التجهيز والاستثمار للبلدية، ومن ثمة على الطابع التنموي لمهامها، كما أنها عبارة عن بيان تفصيلي لمجموع ما تنفقه البلدية، وما تحصل عليه من مبالغ مالية.

2.1.3 تعريف ميزانية الولاية :

مثلما جاء في تعريف ميزانية البلدية فقد عرف قانون الولاية ميزانية الولاية على النحو الآتي: "ميزانية الولاية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، وكما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار" (المادة 157 من القانون رقم 07/12، 2012)

2.3 هيكل ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر:

نظرا لخصوصية ميزانية الجماعات الإقليمية (البلدية والولاية) في الجزائر، فإن حسابات ميزانيتها وكذا حسابها الإداري تتبع قواعد مخطط المحاسبة العامة أو الوطني (المادة 01 من المرسوم رقم 144/67، 1967)،على عكس ميزانية الدولة التي يتبع هيكلها مدونة حسابات الخزينة، كما ترتب النفقات والإيرادات داخل المصالح بالنسبة إلى قسم التسيير وكذا البرامج والعمليات التي تندرج خارج البرامج بالنسبة إلى قسم التجهيز والاستثمار حسب الأصناف المحاسبية تبعا للعدد العشري وحسب الحسابات والمواد وفروعها. (المادة 05 من المرسوم رقم 315/12، 2012) (المادة 04 من المرسوم رقم 154/70، 1970)

وعليه الإطار المحاسبي للجماعات الإقليمية يتكون من الأصناف التالية: (Instructions Interministérielles C1 ,C2, w1 , w2 , 1971)

- الصنف 0: الإحصائيات؛
- الصنف 1: الأموال الخاصة؛

- الصنف 2: الاستثمارات؛
- الصنف 6: الأعباء؛
- الصنف 7: الموارد؛
- الصنف 8: النتائج؛
- الصنف 9: المحاسبة التحليلية.

1.2.3 هيكل ميزانية البلدية :

لقد حدد المرسوم رقم 144/67 المؤرخ في : 31 جويلية 1967 قائمة مصاريف البلديات وإيراداتها، إلا أنه ألغي بموجب مرسوم آخر رقم 71/84 المؤرخ في 17 مارس 1984 (المرسوم رقم 71/84، 1984)غير أن الإطار الميزانياتي الجديد للبلديات جاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 315/12 المؤرخ في: 21 أوت 2012 المحدد لشكل ميزانية البلدية ومضمونها (المرسوم رقم 315/12، 2012)، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 06 جانفي 2014 المحدد لإطار ميزانية البلدية ويضبط عنوان ورقم تقسيمات الأبواب والحسابات (قرار وزاري مشترك، 2014)، وعليه كانت إيرادات ونفقات ميزانية البلدية بقسميها التسيير والتجهيز والاستثمار كالآتي:

أ. إيرادات ميزانية البلدية:

تتكون إيرادات الميزانية من قسمين، قسم للتسيير وقسم آخر للتجهيز والاستثمار وهي مفصلة حسب الحسابات في الجدول الآتي:

الجدول 01: إيرادات ميزانية البلدية

إيرادات الميزانية			
قسم التسيير		قسم التجهيز والاستثمار	
رقم الحساب	نوع الإيراد	رقم الحساب	نوع الإيراد
(70)	ناتج الاستغلال	(10)	المخصصات
(71)	ناتج الأملاك الوطنية	(13)	إعانات تدفعها البلدية
(72)	التحصيلات والإعانات والمساهمات	(14)	مساهمات الغير في أشغال التجهيز
(73)	تخفيض الأعباء	(16)	القروض والتسبيقات
(74)	ممنوحات صندوق الجماعات المحلية المشترك	(17)	مداخيل القطاع الاقتصادي
(75)	الضرائب غير المباشرة		
(76)	الضرائب المباشرة		
(77)	النواتج المالية		
(78)	مخصصات الدولة		
(79)	النواتج الاستثنائية		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 315/12 المؤرخ في: 21 أوت 2012 المحدد لشكل ميزانية البلدية ومضمونها، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 06 جانفي 2014 المحدد لإطار ميزانية البلدية ويضبط عنوان ورقم تقسيمات الأبواب والحسابات.

ب. نفقات ميزانية البلدية:

تتكون نفقات الميزانية من قسمين، قسم للتسيير وقسم آخر للتجهيز والاستثمار وهي مفصلة حسب الحسابات في الجدول الآتي:

الجدول 02: نفقات ميزانية البلدية

نفقات الميزانية			
قسم التسيير		قسم التجهيز والاستثمار	
رقم الحساب	نوع النفقة	رقم الحساب	نوع النفقة
(60)	الأغذية واللوازم	(23)	الأضرار
(61)	الأشغال والخدمات الخارجية	(24)	الأملاك المنقولة والعقارية
(62)	مصاريف التسيير العام	(25)	القروض التي تقدمها البلدية وتزيد مدتها على السنة
(63)	مصاريف المستخدمين	(26)	السندات والقيم
(64)	الضرائب والرسوم	(27)	مخصصات للوحدات الاقتصادية البلدية
(65)	مصاريف مالية	(28)	الأشغال الجديدة والترميمات الكبرى
(66)	المنح والإعانات		
(67)	المساهمات والحصص والخدمات لفائدة الغير		
(68)	المخصصات لحساب الاهتلاك والمؤونات		
(69)	أعباء استثنائية		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 315/12 المؤرخ في: 21 أوت 2012 المحدد لشكل ميزانية البلدية ومضمونها، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 06 جانفي 2014 المحدد لإطار ميزانية البلدية ويضبط عنوان ورقم تقسيمات الأبواب والحسابات.

من خلال الجدولين (1) و (2) وحسب المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 315/12 فإن قسم التسيير ميزانية البلدية تشتمل على نفقات وإيرادات للمصالح الآتية: المصالح غير المباشرة، المصالح الإدارية، المصالح الاجتماعية، المصالح الاقتصادية، وأخيرا المصالح الجبائية، وتوزع إلى أبواب تحت الصنف التاسع (9) بعنوان المحاسبة التحليلية من (90 إلى 94) وهذا حسب المادة السابعة من نفس المرسوم المذكور سابقا.

أما بالنسبة لقسم التجهيز والاستثمار للميزانية فهي تشتمل على نفقات وإيرادات التجهيز والاستثمار العمومي والجماعي، إضافة إلى نفقات وإيرادات التجهيز والاستثمار لحساب الغير والتعاون ما بين البلديات، وأخيرا الحركات المالية بين البلدية ووحداتها الاقتصادية وهذا حسب المادة الرابعة من نفس المرسوم، وتوزع إلى أبواب تحت الصنف التاسع (9) بعنوان المحاسبة التحليلية من (95 إلى 97) وهذا حسب المادة الثامنة من نفس المرسوم المذكور سابقا.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن ميزانية البلدية تشمل على قسمين متوازنين من الإيرادات والنفقات، وهذا حسب المادة 179من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، أي تكون متوازنة وجوبا حسب نص المادة.

2.2.3 هيكل ميزانية الولاية:

لقد حدد المرسوم رقم 154/70 المؤرخ في: 22 أكتوبر 1970 قائمة مصاريف الولايات وإيراداتها، كما أن التعليمتين الوزاريتين (W1,W2) (insructions Interministérielles W1-W2, 1971) وضعت إطار محاسبي يعتمد على تبويب نفقات وإيرادات الولاية حسب طبيعتها وحسب المصلحة أو البرنامج، واقتبست من المخطط المحاسبي الوطني، وذلك بعد تعديلها بما يتلاءم مع خصوصيات المحاسبة العمومية، وعليه كانت إيرادات ونفقات ميزانية الولاية بقسميها التسيير والتجهيز والاستثمار كالآتي:

أ. إيرادات ميزانية الولاية:

تتكون إيرادات الميزانية من قسمين، قسم للتسيير وقسم آخر للتجهيز والاستثمار وهي مفصلة حسب الحسابات في الجدول الآتي:

الجدول 03: إيرادات ميزانية الولاية

إيرادات الميزانية			
قسم التسيير		قسم التجهيز والاستثمار	
رقم الحساب	نوع الإيراد	رقم الحساب	نوع الإيراد
(70)	منتوجات الاستغلال	(06)	الفائض عن التجهيز
(71)	منتوجات أملاك الدولة	(10)	التزويدات
(72)	منتوجات مالية	(13)	إعانات مدفوعة من قبل الولاية
(73)	تحصيل وإعانات ومساهمات	(14)	مساهمات الغير في أشغال التجهيز
(74)	منح من صندوق الولايات للتضامن	(16)	القروض
(75)	الضرائب غير المباشرة	(17)	مداخيل القطاع الاقتصادي
(76)	الضرائب المباشرة		
(77)	الرسم الفريد على السيارات		
(78)	تخفيض التكاليف		
(79)	المنتوجات الاستثنائية		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المرسوم رقم 154/70 المؤرخ في: 22 أكتوبر 1970 قائمة مصاريف الولايات وإيراداتها، و التعليمتين الوزاريتين (W1,W2).

ب. نفقات ميزانية الولاية:

تتكون نفقات الميزانية من قسمين، قسم للتسيير وقسم آخر للتجهيز والاستثمار وهي مفصلة حسب الحسابات في الجدول الآتي:

الجدول 04: نفقات ميزانية الولاية

نفقات الميزانية			
قسم التسيير		قسم التجهيز والاستثمار	
رقم الحساب	نوع النفقة	رقم الحساب	نوع النفقة
(60)	المواد الغذائية واللوازم	(21)	أموال منقولة وعقارات
(61)	نفقات المستخدمين	(23)	أشغال جديدة وترميمات كبرى
(62)	الضرائب والرسوم	(24)	كوارث
(63)	الأشغال والخدمات الخارجية	(25)	سلفات لمدة تزيد عن السنة تمنحها الولاية
(64)	مساهمات الخدمات الخارجية وأداء الخدمات لصالح الغير	(26)	السندات والقيم
(65)	المنح والإعانات	(28)	تزويدات للوحدات الاقتصادية التابعة للولاية
(66)	نفقات التسيير العام		
(67)	نفقات مالية		
(68)	التزويدات لحساب الاستهلاكات والذخائر		
(69)	تكاليف إستثنائية		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المرسوم رقم 154/70 المؤرخ في: 22 أكتوبر 1970 قائمة مصاريف الولايات وإيراداتها، و التعليمتين الوزاريتين (W1,W2)

من خلال الجدولين (3) و (4) وحسب المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي رقم 154/70 فإن قسم التسيير ميزانية الولاية يشتمل على نفقات وإيرادات للمصالح الآتية: المصالح غير المباشرة، المصالح الإدارية، المصالح الاجتماعية، المصالح الاقتصادية، وأخيرا مصلحة الضرائب، وتوزع إلى أبواب تحت الصنف التاسع (9) بعنوان المحاسبة التحليلية من (90 إلى 94).

أما بالنسبة لقسم التجهيز والاستثمار للميزانية فهي تشتمل على مصاريف وإيرادات التجهيز والاستثمار العمومي والجماعي، إضافة إلى مصاريف وإيرادات التجهيز والاستثمار لحساب الغير، وأخيرا مصاريف الحركات المالية بين الولاية ووحداتها الاقتصادية وهذا حسب المادة الثالثة من نفس المرسوم، وتوزع إلى أبواب تحت الصنف التاسع (9) بعنوان المحاسبة التحليلية من (95 إلى 97) وهذا حسب المادة السادسة من نفس المرسوم المذكور سابقا.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن ميزانية الولاية تشمل على قسمين متوازنين من الإيرادات والنفقات، وهذا حسب المادة 158من القانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ التوازن، وهو إجباري لتنفيذ ميزانية الولاية.

4. تحليل ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021)

من خلال هذا العنصر نحاول التطرق لميزانية بلدية برج بوعريريج بشقيها الموارد والنفقات وهذا خلال الفترة 2018-2021، وهذا من خلال تحليلها وتفسيرها.

1.4 التعريف ببلدية برج بوعريريج:

تتربع بلدية برج بوعريريج على مساحة إجمالية تقدر بـ 81,1 كلم^2، وتعتبر من مناطق الهضاب العليا، وهي بلدية مقر ولاية برج بوعريريج، يبلغ عدد سكانها 213344 نسمة حسب إحصائيات سنة 2020، من إجمالي عدد سكان الولاية الذي

يقدر بـ 880000 نسمة، أي بكثافة سكانية 2630,62 نسمة/كلم^2، منها 181164 نسمة في التجمعات الحضرية الرئيسية، و 20918 نسمة في التجمعات السكنية الحضرية الثانوية (سوليت، عين بن عمران، الدهيسة، مهيريس، بئر الصنب، بومرقد، الواد المالح، عوين الزريقة)، و1272 نسمة في المناطق الريفية. (مصلحة الاعلام الآلي والاحصاء، 2021)

2.4 تحليل ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021)

1.2.4 تحليل إيرادات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021)

يمثل الجدول التالي نسب تطور مجموع إيرادات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021).

الجدول 05: تطور إيرادات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021)

السنوات / البيان	2018 (الميزانية الختامية)	2019 (الميزانية الختامية)	2020 (الميزانية الختامية)	2021 (الميزانية الأولية)
إيرادات التسيير (الوحدة: ألف دج)	2.639.171	3.666.287	2.456.816	1.538.622
إيرادات التجهيز والاستثمار (الوحدة: ألف دج)	3.546.295	4.647.673	3.558.746	136.228
مجموع الإيرادات (الوحدة: ألف دج)	6.185.466	8.313.960	6.015.562	1.674.850
نسبة تطور إجمالي الإيرادات (%)	/	+ 34,41	- 27,64	- 72,15

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الميزانيات الأولية والختامية لبلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الإجمالية لميزانية برج بوعريريج بين سنتي (2018-2019) كانت في تزايد، فبعدما كانت 6.185.466 ألف دج في سنة 2018، سجلت في 2019 زيادة معتبرة قدرت بـ 8.313.960 ألف دج، أي بزيادة 2.128.494 ألف دج والتي تمثلها نسبة (34,41%)، وعلى النقيض، فإن في سنة 2020 عرفت الإيرادات الإجمالية انخفاضا محسوسا قدر بـ 2.298.398 ألف دج مقارنة بسنة 2019، كما أنها قاربت مجموع الإيرادات المحصلة في سنة 2018، هذا الانخفاض حددت نسبته بـ (27,64%) مقارنة بسنة 2019، و (2,74%) مقارنة بسنة 2018، وهو راجع بالدرجة الأولى إلى التخفيضات والإعفاءات الجبائية التي قدمتها الدولة للتجار وأصحاب المهن نظير توقف نشاطهم بسبب جائحة كورونا التي ضربت العالم، والتي تركت أثرا كبيرا على الإقتصاد الجزائري والعالمي، أما فيما يخص الانخفاض المسجل على مجموع الإيرادات والتي قدرت نسبته بـ(72,15%) الخاصة بسنة 2021، فهي تخص الميزانية الأولية فقط، وعموما فإن ميزانية بلدية برج بوعريريج تشهد ميزانية إضافية خاصة خلال السنوات المحددة في هذه الدراسة.

ويمكن تمثيل تطور إيرادات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021) في الشكل الموالي:

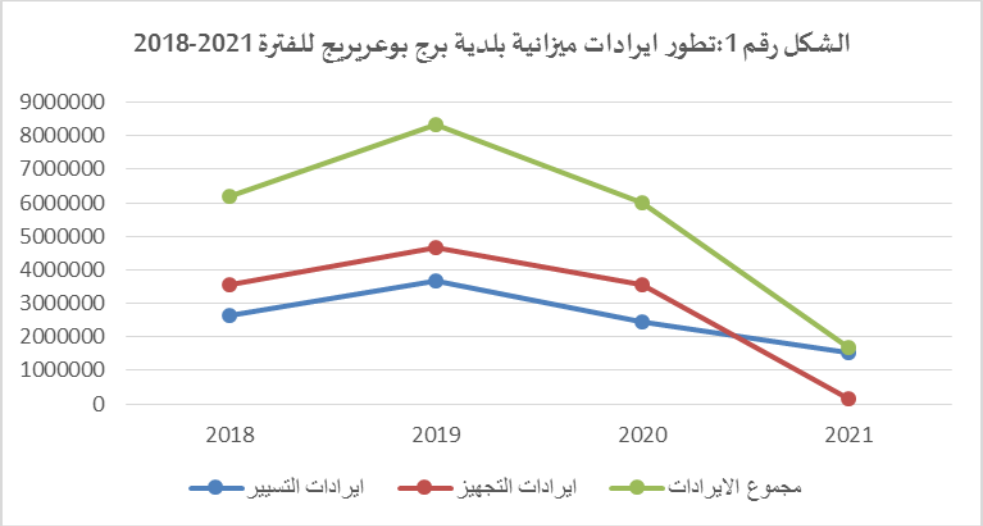

المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من بيانات الجدول رقم (5)

ويمكن تفصيل مجموع الإيرادات الخاصة بميزانية بلدية برج بوعريريج، حسب نوعيها الجبائية وغير الجبائية من خلال الجدولين الآتين:

الجدول 06: نسب الإيرادات الجبائية من مجموع الإيرادات خلال الفترة (2018-2021)

السنوات / البيان	2018 (الميزانية الختامية)	2019 (الميزانية الختامية)	2020 (الميزانية الختامية)	2021 (الميزانية الأولية)
مجموع الإيرادات (الوحدة: ألف دج)	**6.185.466**	**8.313.960**	**6.015.562**	**1.674.850**
الضرائب المباشرة (الوحدة: ألف دج)	**1.189.620**	**1.132.328**	**1.496.394**	**1.172.245**
الضرائب غ/المباشرة (الوحدة: ألف دج)	**252.352**	**276.766**	**210.504**	**265.320**
الإيرادات الجبائية (الوحدة: ألف دج)	**1.441.972**	**1.409.094**	**1.706.898**	**1.437.565**
نسبة الإيرادات الجبائية من إجمالي الإيرادات (%)	**23,31**	**16,94**	**28,37**	**85,83**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الميزانيات الأولية والختامية لبلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تطور الإيرادات الجبائية من مجموع الإيرادات خلال الفترة (2018-2021) كانت في تذبذب، وهذا ما تبينه نسب هذه الإيرادات من إجمالي الإيرادات صعودا ونزولا (23,31%، 16,94%، 28,37%، 85,83%)، إلا أن مبالغ هذه الإيرادات متقاربة بشكل كبير جدا خاصة خلال سنوات (2018، 2019، 2021) سواءا بالنسبة للضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة، وهذا راجع إلى الاستقرار الملحوظ في القوانين الجبائية، خاصة ما تعلق بالجباية المحلية والتي تعود حصيلتها كليا أو جزئيا للجماعات المحلية، وكمثال على ذلك: الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) والتي كان

آخر تعديل لها في قانون المالية لسنة 2015، الرسم العقاري ورسم الإسكان والتي كان آخر تعديل لهما من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2015، قسيمة السيارات من خلال آخر تعديل ضمن قانون المالية لسنة 2016، والرسم على القيمة المضافة (TVA) والتي كان آخر تعديل في نسبها من خلال قانون المالية لسنة 2017.

الجدول 07: نسب الإيرادات غير الجبائية من مجموع الإيرادات خلال الفترة (2018-2021)

السنوات / البيان	2018 (الميزانية الختامية)	2019 (الميزانية الختامية)	2020 (الميزانية الختامية)	2021 (الميزانية الأولية)
مجموع الإيرادات (الوحدة: ألف دج)	**6.185.466**	**8.313.960**	**6.015.562**	**1.674.850**
الإيرادات غ/الجبائية (الوحدة: ألف دج)	**105.370**	**86.223**	**118.841**	**101.057**
نسبة الإيرادات غير الجبائية من إجمالي الإيرادات (%)	**1,70**	**1,03**	**1,97**	**6,03**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الميزانيات الأولية والختامية لبلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021).

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات غير الجبائية المحصلة لفائدة ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021) قليلة مقارنة بما يتم تحصيله من الإيرادات الجبائية، وهذا ما يفسر على عدم إعتماد بلدية برج بوعريريج على هذا النوع من الإيرادات والمتضمن (منتوجات الاستغلال، ناتج الأملاك العمومية، والإعانات والمساهمات...)، كما أن نسب الإيرادات غير الجبائية من إجمالي الإيرادات لا يتعدى (2%) خلال السنوات (2018-2020)، إضافة إلى أن بلدية برج بوعريريج لا تحتاج للإعانات الممنوحة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، أي أنها تمول ذاتها بذاتها.

2.2.4 تحليل نفقات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021)

يمثل الجدول التالي نسب تطور مجموع نفقات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021).

الجدول 08: تطور مجموع نفقات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021)

السنوات / البيان	2018 (الميزانية الختامية)	2019 (الميزانية الختامية)	2020 (الميزانية الختامية)	2021 (الميزانية الأولية)
نفقات التسيير (الوحدة: ألف دج)	**2.639.171**	**3.666.287**	**2.456.816**	**1.538.622**
نفقات التجهيز والاستثمار (الوحدة: ألف دج)	**3.546.295**	**4.647.673**	**3.558.746**	**136.228**
مجموع النفقات (الوحدة: ألف دج)	**6.185.466**	**8.313.960**	**6.015.562**	**1.674.850**
نسبة تطور إجمالي النفقات (%)	/	**+ 34,41**	**- 27,64**	**- 72,15**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الميزانيات الأولية والختامية لبلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات الإجمالية لميزانية برج بوعريريج بين سنتي (2018-2019) عرفت تزايدا كبيرا، فبعدما كانت 6.185.466 ألف دج في سنة 2018، سجلت في 2019 زيادة معتبرة قدرت بـ 8.313.960 ألف دج، أي بزيادة 2.128.494 ألف دج والتي تمثلها نسبة (34,41%)، وعلى النقيض، فإن في سنة 2020 عرفت النفقات الإجمالية انخفاضا محسوسا قدر بـ 2.298.398 ألف دج مقارنة بسنة 2019، كما أنها قاربت مجموع النفقات المسددة في سنة 2018، هذا الانخفاض حددت نسبته بـ (27,64%) مقارنة بسنة 2019، و (2,74%) مقارنة بسنة 2018، وهو راجع بالدرجة الأولى إلى آثار سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجديدة والتي مردها انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وكذا ضعف الأنشطة الاقتصادية والتجارية محليا بسبب جائحة كورونا، إضافة إلى توجيه النفقات خاصة نفقات التجهيز إلى الإنفاق الصحي على المستلزمات والتجهيزات الطبية لمجابهة فيروس كورونا (COVID-19)خلال النصف الثاني من سنة 2020، أما فيما يخص الانخفاض المسجل على مجموع النفقات والتي قدرت نسبتها بـ(72,15%) الخاصة بسنة 2021، فهي تخص الميزانية الأولية فقط، وعموما فإن ميزانية بلدية برج بوعريريج تشهد ميزانية إضافية خاصة خلال السنوات المحددة في هذه الدراسة.

ويمكن تمثيل تطور نفقات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021) في الشكل الموالي:

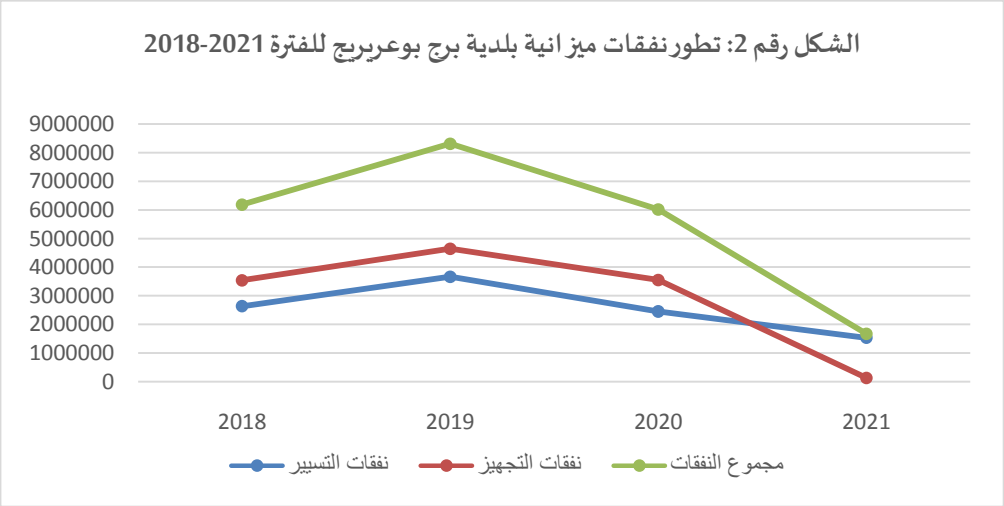

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من بيانات الجدول رقم (8)

الجدول 09: نسب نفقات التسيير والتجهيز من إجمالي النفقات خلال الفترة(2018-2021)

البيان / السنوات	2018 (الميزانية الختامية)	2019 (الميزانية الختامية)	2020 (الميزانية الختامية)	2021 (الميزانية الأولية)
مجموع النفقات (الوحدة: ألف دج)	6.185.466	8.313.960	6.015.562	1.674.850
نفقات التسيير (الوحدة: ألف دج)	2.639.171	3.666.287	2.456.816	1.538.622
النسبة (%)	42,67	44,10	40,84	91,87
نفقات التجهيز والاستثمار (الوحدة: ألف دج)	3.546.295	4.647.673	3.558.746	136.228
النسبة (%)	57,33	55,90	59,16	8,13

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الميزانيات الأولية والختامية لبلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التجهيز والاستثمار لميزانية برج بوعريريج خلال السنوات (2018-2020) تفوق نفقات التسيير، وقد كان تغيرها سنويا بنسب متقاربة (57,33%، 55,90%، 59,16%) على الترتيب رغم الاختلاف في مجموع النفقات السنوية في كل مرة، وقد سجلنا أعلى نسبة والتي قاربت (60%) في سنة 2020، وهذا راجع إلى زيادة الإنفاق الصحي مقارنة بغيره من أنواع النفقات لمجابهة فيروس كورونا (COVID-19)، أما فيما يخص الانخفاض المسجل في نفقات التجهيز والاستثمار والتي قدرت نسبتها بـ(8,13%) من إجمالي النفقات والخاصة بسنة 2021، فهي تخص الميزانية الأولية فقط، والتي كانت أكبر حصة فيها موجهة لميزانية التسيير بنسبة فاقت (90%).

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، وفي محورها الأول تطرقنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالجماعات الإقليمية في الجزائر، وتم التركيز على نظامها القانوني، كما أنه وبالنظر إلى خصوصية ميزانية هاته الجماعات تم التطرق في المحور الثاني إلى مكونات الميزانية من إيرادات ونفقات، بقسميها التسيير والتجهيز والاستثمار.

وحيث أن الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة لن يتأتى إلى من خلال استقرار الوضعية المالية لمختلف البلديات، إضافة إلى أن معرفة هذه الوضعية خصوصا يتطلب قراءة تحليلية على ميزانيتها، اخترنا كدراسة حالة في المحور الثالث ميزانية بلدية برج بوعريريج وبحثنا في مكوناتها، وأهم مواردها الداخلية والخارجية، وكذا نوعية نفقاتها، دون إغفال تطور نفقاتها وإيراداتها بالمبالغ والنسب، واخترنا فترة الأربع سنوات الأخيرة (2018-2021) لتحليلنا والتي شهدت تطورات سياسية وصحية وحتى اقتصادية وطنيا وعالميا.

1.5 النتائج:

وعليه ومن خلال تحليلنا لميزانية بلدية برج بوعريريج توصلنا إلى النتائج التالية:

- عرفت الإيرادات الإجمالية لبلدية برج بوعريريج بعد سنة 2019 انخفاضا مستمرا ومحسوسا متأثرة بالوضع الاقتصادي للبلد؛
- تعتبر الموارد الجبائية من أهم مصادر تمويل ميزانية بلدية برج بوعريريج في الفترة (2018-2021)؛
- مبالغ إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة خلال فترة البحث متقاربة بشكل كبير جدا، وهذا راجع إلى الاستقرار الملحوظ في القوانين الجبائية؛
- لا تمنح الجباية المحلية الاستقلال المالي لميزانية بلدية برج بوعريريج، رغم أنها من أهم مصادر التمويل؛
- نسب الإيرادات غير الجبائية من إجمالي الإيرادات لا يتعدى في الغالب (2%) ما يفسر عدم إعتماد بلدية برج بوعريريج على هذا النوع من الإيرادات؛
- تطور إجمالي نفقات ميزانية بلدية برج بوعريريج عرف نسبا منخفضة، وهو راجع بالدرجة الأولى إلى آثار سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجديدة، وكذا ضعف الأنشطة الاقتصادية والتجارية محليا بسبب جائحة كورونا؛
- نفقات التجهيز والاستثمار لميزانية برج بوعريريج خلال السنوات (2018-2020) تفوق نفقات التسيير، رغم الاختلاف في مجموع النفقات السنوية في كل مرة، وهذا راجع إلى زيادة الإنفاق الصحي مقارنة بغيره من أنواع النفقات لمجابهة فيروس كورونا (COVID-19)؛
- ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021) تعتمد على مواردها الذاتية، وعليه فهي تتمتع باستقلالية مالية.

2.5 الاقتراحات:

أما ما نقترحه لتأسيس نظام مالي قوي للجماعات الإقليمية عموما وبلدية برج بوعريريج خصوصا فنوجزه في الآتي:

- إعادة النظر في القوانين الجبائية المحلية، ومنح استقلالية أكثر للجماعات الإقليمية خاصة المالية منها؛
- تشجيع الاستثمار المحلي، وإعادة تفعيل الوحدات الاقتصادية البلدية؛
- التوجه أكثر نحو توازن هيكلي في ميزانية بلدية برج بوعريريج، وذلك بالاهتمام أكثر بالمداخيل غير الجبائية خاصة نواتج أملاك الدولة، وإيرادات الاستغلال؛
- ضرورة تمتع الجماعات الإقليمية عموما والبلدية خصوصا بقدر من السلطة التي تتيح لها حق تأسيس الضرائب والرسوم؛
- مكافحة التهرب الضريبي محليا، وإنشاء بنك للمعلومات الخاصة بالأنشطة التجارية والاقتصادية على مستوى البلدية؛
- رقمنة القطاع الجبائي، وذلك بوضع نظام اتصال مع المكلفين بالضريبة، ما يؤدي إلى تحقيق العدالة الضريبية؛
- الإعتماد على الأدبيات المتعلقة بتحسين الحوكمة المحلية، وإسناد ميزانية الجماعات الإقليمية لمبادئها لتحقيق تنمية شاملة وعادلة، من خلال إشراك المواطن المحلي في البرامج والمشاريع المقترحة، وشفافية الميزانية المحلية من خلال نظام البيانات المفتوحة؛
- الإنتقال من الميزانية التقليدية (البنود) إلى ميزانية البرامج والأداء، لتحقيق الأهداف التنموية بكفاءة وفعالية.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- اسماعيل بن السعدي، وسمراء فاطمي. (2017). دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية. الباحث الاجتماعي(13)، 270.
- المادة 10 من القانون رقم 10/11. (22 6, 2011). المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 21 بتاريخ 03/07/2011.
- المادة 01 من المرسوم رقم 144/67. (31 جويلية, 1967). المتضمن تحديد قائمة مصاريف البلديات وايراداتها. الجريدة الرسمية الجزائرية تاريخ31/09/ 1967، 1059.
- المادة 04 من المرسوم رقم70/ 154. (22 اكتوبر, 1970). قائمة مصاريف الولايات وايراداتها. الجريدة الرسمية الجزائرية تاريخ 1970/11/10، 1389.
- المادة 05 من المرسوم رقم12/ 315. (21 اوت, 2012). المحدد لشكل ميزانية البلدية ومضمونها. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 49 تاريخ09/09/ 2012/، 6
- المادة 1 من القانون رقم 07/12. (21. 02, 2012). المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 21 تاريخ 2012/02/29.
- المرسوم رقم 71/84. (17 مارس, 1984). المحدد لقائمة مصاريف البلديات وايراداتها. الجريدة الرسمية الجزائرية تاريخ03/19/ 1984، 368.
- المادة 15 من المرسوم الرئاسي رقم96/ 438. (7 ديسمبر, 1996). المتعلق بإصدار تعديل الدستور لسنة 1996. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76 بتاريخ 1996/12/08.
- أيوب أقوجيل، وجمال يرقي. (جويلية, 2020). تقييم دور الجباية المحلية للبلدية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات الاقليمية في التنمية المحلية المستدامة. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 5(2)، 379.
- جعفر انس قاسم. (1988). اسس التنظيم الاداري والادارة المحلية في الجزائر (الإصدار 2). الجزائر: ديوات المطبوعات الجامعية.
- مصلحة الاعلام الآلي والاحصاء بلدية برج بوعريريج. (25 04, 2021).
- عمار عوابدي. (2007). القانون الإداري (الإصدار 4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عمر غزازي، رانية إدير، وأمينة عروس. (2019). إشكالية تمويل الجامعات المحلية في الجزائر. مينا للدراسات الإقتصادية، 2(4)، 59

- قرار وزاري مشترك. (06 جانفي, 2014). يحدد إطار ميزانية البلدية ويضبط عنوان ورقم وتقسيمات الأبواب والحسابات. الجريدة الرسمية الجزائرية تاريخ23/04/ 2014.
- محمد الصغير بعلي. (2013). القانون الاداري. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- نورة بوعلاقة، طارق هزرشي، وعبد الحليم جقبوب. (ديسمبر, 2020). دور أدوات التسيير الحديثة في تعزيز نشاط الجامعات المحلية. ميلاف للبحوث والدراسات، 6(2)، 333.
- ياسر علاوي. (2019-2018). اصلاح مالية الجماعات المحلية في الجزائر وتأثيرها على التنمية المحلية. اطروحة دكتوراه. المدية، علوم المالية: جامعة يحي فارس.

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

1) Bekheda, k., & Semaoune, k. (2019, octobre). les Barrières à L'implication des Ressources dans les Processue de L' innovation Organizationnelle dans les Collectivites Locales Algeriennes. Organization et Travail, 8(1), 38.
2) Insructions Interministérielles W1 W2, (1971, juillet 01). insructions Interministérielles sur les operations Financières des Wilayas W1 W2. Ministère des Finances, Ministère de l' interieur et des Collectivités Locales.
3) Instructions Interministérielles (C1-C2) sur les Opérations Financières des Communes, & Instructions Interministérielles (w1-w2) sur les Opérations Financières des wilayas . (1971, Juillet 01). Ministère des Finances, Ministère de l'interieur et des Collectivités Locales.